العرب
الإثنين 2021/08/30
السنة 44 العدد 12164

أزمة اللاجئين: الأردن استفاد سياسيا وخسر اجتماعيا واقتصاديا

المملكة تتسلم 200 مليون دولار من موازنة الاستجابة لاحتياجات اللاجئين

بعد سنوات من أزمة تدفق اللاجئين على الأردن والتي استثمرها مرارا في تفادي هزات اجتماعية ولفت انتباه المجتمع الدولي له، لا تبدو المعطيات الاقتصادية في صالحه الآن بعد أن تحول اللاجئون من مورد لاستقدام الأموال إلى منافس في سوق العمل الداخلي.

أزمة ذات حدّين

عمان - أدت أزمة اللاجئين في الأردن إلى تفاقم التحدّيات الاجتماعية والاقتصادية ومعها تحدّيات الموارد المزمنة في المملكة، إلا أن الأردن استفاد سياسيا من تدفق اللاجئين.

وتسلمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، 200 مليون دولار من مجموع موازنتها السنوية البالغة 405 ملايين دولار للعام الحالي، مخصصة للاستجابة لاحتياجات لاجئين غير فلسطينيين في الأردن.

وبحسب تقرير صدر عن المفوضية الأحد تمثل القيمة المستلمة 49 في المئة من إجمالي موازنة 2021، وبعجز مالي يبلغ 205 ملايين دولار تبلغ نسبته 51 في المئة.

والتمويل لا يشمل مساعدات للفلسطينيين في الأردن؛ إذ حددت الأمم المتحدة مساعداتهم عبر وكالتها الخاصة بغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

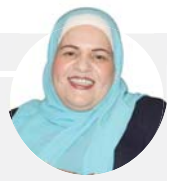

منال الضمور

الأردن يحتاج زيادة الدعم الدولي عشرات الأضعاف

ويعيش في الأردن، الذي يعد ثاني أعلى دولة في العالم بعدد اللاجئين مقارنة مع عدد السكان، 757.714 لاجئا، منهم 669.497 سوريا، و66.670 عراقيا، و13.393 أيمنيا، و6009 سودانيين، و696 صوماليين، و1449 من جنسيات أخرى.

وتعهّد مانحون في مؤتمر بروكسل الخامس المنعقد في مارس الماضي، بتقديم 6.4 مليار دولار من المساعدات للشعب واللاجئين السوريين، بعيدا عن الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بـ10 مليارات دولار.

وتشمل هذه التعهدات 4.4 مليار دولار للعام 2021 وملياري للعام 2022 والسنوات التالية، وفق ما أوضح المفوّض الأوروبي يانيش لينداركيتش في ختام المؤتمر الذين نظمته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في بروكسل.

ولفت تدفق اللاجئين للأردن انتباه الجهات المانحة الدولية إلى التحدّيات الوطنية المنتشرة وعميقة الجذور في المملكة، إلا أن ذلك يتطلب الحصول على دعم من المجتمع الدولي للمملكة وليس الاقتصار على تمويل الحاجيات الإنسانية للاجئين.

ويرى متابعون أنه يتعيّن على الأردن والجهات المانحة الدولية العمل على استغلال الفرص الكامنة في تدفّق اللاجئين إلى المملكة، لتعزيز التنمية الوطنية في الأردن عبر تعزيز الاستثمارات والمشاريع التنموية كإحدى الآليات المهمة للاستقرار الاقتصادي.

ويؤكد هؤلاء على ضرورة تحويل سياسات الاستجابة من نهج طارئ إلى آخر مستدام على المدى الطويل، عبر إضفاء الطابع الرسمي على القطاع الاقتصادي والمساعدة على الوصول إلى موارد الرزق في الأردن، ما يعزز الاقتصاد الأردني ويقلّص النداءات الإنسانية الطارئة.

ودعوا إلى تمكين الجهات الفاعلة المعنيّة بالحكم المحلي، حيث ينبغي أن تتضمّن المساعدات الدولية برامج بناء القدرات لتعزيز قدرة الجهات البلدية الأردنية على تقديم الخدمات إلى عامة الناس بمن فيهم اللاجئون.

وأوصت الباحثة في معهد كارينغي ألكساندرا فرانسيس بضرورة إعطاء الأولوية لإدماج المساعدات التنموية والإنسانية.

ورأت فرانسيس أن الرأي العام الأردني يبالغ باستمرار في الحديث عن الآثار السلبية لتدفّق اللاجئين، بينما تحظى الآثار الإيجابية باهتمام أقل بكثير.

وأضافت أن ترك تحديات اللجوء من دون معالجة فسوف يشكّل إرهاصات لحالة من عدم الاستقرار. وإذا ما أراد الأردن مواجهة التحدّيات الوطنية والاستمرار في توفير ملاذ آمن للاجئين، سيحتاج إلى زيادة الدعم الدولي.

وقالت النائب السابقة في مجلس النواب الأردني منال الضمور إن بلادها تحتاج زيادة الدعم الدولي عشرات أضعاف ما هو عليه الآن إذا ما أرادت مواجهة التحدّيات الوطنية والاستمرار في توفير ملاذ آمن للاجئين.

وإلى جانب لفت أنظار المجتمع الدولي للأردن بعد موجة اللاجئين التي اجتاحته منذ 2011 استفاد الأردن سياسيا على المستوى الداخلي، فقد كان السوريون المسحوقون والذين أنهكتهم الحرب بمثابة تذكير صاخب بالعواقب المحتملة للثورة، ما أدّى بالتالي إلى كبح شهيّة الأردنيين لتغيير سياسيّ أوسع.

وحرفت المفاهيم السلبية عن اللاجئين انتباه الرأي العام عن التحدّيات التي يواجهها النظام السياسي الأردني، ذلك أن عدد اللاجئين السوريين أصبح في هذه الفترة من عدم الاستقرار الإقليمي، كبش فداء لمواجهة التحدّيات الوطنية التي سبقت أزمة قدومهم.

ولا يقابل الربح السياسي في أزمة اللاجئين ربحا على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي إذ يشير عدد واسع من التقارير إلى تأثير اللاجئين السوريين على موارد الأردن المستنفَدة، وزيادة المنافسة على فرص العمل، وتحميل البنية التحتية فوق طاقتها، وإرهاق الخدمات الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والتعليم.

وسجلت معدلات البطالة بين فئة الشباب الأردني مستويات مرتفعة حيث بلغت 61.5 في المئة للفئة العمرية 15–19 عاما، و45.7 في المئة للفئة العمرية 20–24 عاما، بينما 80 في المئة من الأردنيات العاطلات عن العمل يحملن شهادة البكالوريس فأعلى.

وفي ظل ركود اقتصادي مزمن وارتفاع المديونية التي وصلت إلى حدود 85 في المئة من الناتج المحلي الخام، يحمّل الأردنيون الحكومة مسؤولية تردي أوضاعهم.

وتأثر البلد الذي يستورد أكثر من 90 في المئة من حاجاته من الطاقة ويعتمد على المساعدات بشكل مفرط، كثيرا بالأزمتين المستمرتين في كل من العراق وسوريا وخاصة أزمة اللاجئين. وجراء ذلك تتعرض سوق العمل الأردنية لمنافسة قوية مع اللاجئين.

ووضعت الحكومات الأردنية المتعاقبة خططا لإحلال العمالة الأردنية، متبنية إطارا استراتيجيا يهدف إلى الحد من تأثير أزمة اللاجئين على المجتمعات المضيفة الهشة.

ومن ضمن الخطط التي اعتمدتها حكومة بشر الخصاونة تشديد الإجراءات ضد العمالة الوافدة غير المرخص لها بالعمل وخاصة العمالة السورية التي دخلت المملكة لظروف سياسية.

والأسبوع الماضي، حذر وزير العمل الأردني يوسف الشمالي أصحاب العمل في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، من تشغيل عمالة وافدة مخالفة لقانون العمل، في مسعى لمعالجة الاختلالات الموجودة في سوق العمل الأردني الذي يعاني ركودا ارتفعت معه نسبة البطالة في صفوف الشباب الأردني إلى 50 في المئة.

وتأتي هذه التحذيرات في وقت أمهلت فيه الحكومة الأردنية حتى الثاني من سبتمبر المقبل الوافدين الذين يعملون في المملكة بصفة غير قانونية إلى تسوية وضعياتهم قبل أن يتعرضوا للترحيل.

وتهدف الخطوة الأردنية إلى تخفيف الأعباء المالية المترتبة على أصحاب العمل وتحفيزهم على توفيق أوضاع العمالة المخالفة لديهم والتي لم تقم بإصدار أو تجديد تصاريح عملها خلال الفترة السابقة.

وتقدر وزارة العمل الأردنية عدد الوافدين الذين يعملون بصورة غير مشروعة بنحو 440 ألف شخص من إجمالي 850 ألف وافد.

وتبدو الحكومة الأردنية عازمة هذه المرة على مكافحة سوق العمل غير المشروعة، حيث سبق أن اتخذت على مدار الأعوام الأخيرة عدة قرارات من شأنها ضبط سوق العمل بما يسمح بتشغيل المزيد من الأردنيين في مختلف القطاعات، إلا أن البيانات الرسمية تشير إلى أن استمرار معدلات البطالة في الازدياد.

الحكومة اللبنانية: ميقاتي بات أقرب للاعتذار منه إلى التأليف

بيروت - بات رئيس الحكومة اللبنانية المكلف نجيب ميقاتي أقرب إلى الاعتذار منه إلى التأليف إذا ما لم تحمل الأيام القليلة القادمة تغيّرا في المواقف، فيما تلاشت في نهاية الأسبوع الجاري الأصداء الإيجابية لمفاوضات التشكيل.

وقالت مصادر لبنانية إنه رغم محاولات فريق ميقاتي كما فريق رئيس الجمهورية ميشال عون التخفيف من وطأة ما وصلت إليه الأمور حرصا على الاستفادة من فرصة قد تلوح في الأفق نتيجة الضغوط الفرنسية الكبيرة التي تمارس وبخاصة على ميقاتي لثنيه عن الاعتذار.

وكشفت ذات المصادر أن رئيس الوزراء المكلف كان يعتزم تقديم اعتذاره بعد زيارته الأخيرة إلى بعبدا لكن الفرنسيين أقنعوه بالتريث اقتناعا منهم بأن الاعتذار سيعني البقاء في الجحيم لأجل غير مسمى بغياب أي بديل عن ميقاتي وقرار رؤساء الحكومات السابقين عدم تسمية بديل عنه.

وتأتي هذه التطورات في وقت أقرت فيه مصادر من داخل التيار الوطني الحر الذي يقوده جبران باسيل صهر عون أن مفاوضات التشكيل عادت إلى المربع الأول.

وتحدثت ذات المصادر عن تكرار تجربة رئيس تيار المستقبل ورئيس الحكومة المكلف السابق سعد الحريري المعتذر، قائلة إن تقديم ميقاتي تشكيلة كاملة لرئيس الجمهورية الجمعة الماضية ليست نتيجة شراكة حقيقية في التأليف.

واعتبرت المصادر من داخل التيار الوطني الحر أن رؤساء الحكومات السابقين يدفعون باتجاه الانقضاض على الصلاحيات الدستورية، مشيرين إلى أنه إذا كان الحريري قام بذلك علنا ما أدى لاعتذاره، فإن ميقاتي يقوم بذلك بدبلوماسية أي يأخذ ويعطي ويناقش لكن في نهاية المطاف نصل لنفس النتيجة.

وأكدت "طالما التعاطي على هذا المنوال لن يكون هناك حكومة".

ويرى متابعون أنه بعد نحو شهر على التكليف لا تزال العقبات التي أدت إلى اعتذار الحريري تقف عائقا أمام ميقاتي، قائلين إن الثنائي عون – باسيل لن يعطي لميقاتي ما لم يعطه للحريري.

وفي الأيام الماضية انحسر التفاؤل بقرب تشكيل الحكومة اللبنانية بعد ظهور عقبات جديدة قالت مصادر مطلعة إنها تتعلق بأسماء الوزراء الذين سيشغلون الحقائب، حيث يبدي الرئيسان تحفظا على الأسماء التي يطرحها الآخر.

ويتركز الخلاف بالأساس حول تسمية وزيري الداخلية والعدل، حيث يصر ميقاتي على أن يكونا غير تابعين لأي حزب سياسي، فيما يتحفظ عون على بعض الأسماء المقترحة من قبل ميقاتي.

وأضافت ذات المصادر أن "عون يتحفظ على بعض الأسماء المقترحة من قبل ميقاتي، وكذلك الرئيس ميقاتي لديه تحفظ على بعض الأسماء المقترحة من عون"، موضحا أن الخلاف برز عندما اقترح ميقاتي أسماء وزراء مسيحيين غير الأسماء التي اقترحها عون، وهذا ما رفضه الآخير.

> مصادر سياسية لبنانية تقول إن الثنائي ميشال عون – جبران باسيل لن يهبا لنجيب ميقاتي ما لم يعطوه لسعد الحريري

ويرى مراقبون أن إصرار ميقاتي نابع من أنه يريد أن يشكل حكومة تستطيع إدارة الانتخابات النيابية المقبلة (في 2022)، والتفاوض مع البنك الدولي، فيما عينُ عون ومن ورائه التيار الوطني الحرّ على الانتخابات القادمة التي قد تقوض مكاسبهما السياسية.

ووجّه رؤساء وزراء سابقون، بمن فيهم ميقاتي، تحذيرات للرئيس عون من مغبة التأخير في تسهيل ولادة حكومة لبنانية جديدة.

وحمّل هؤلاء رئيس الجمهورية اللبنانية مسؤولية وضع العراقيل أمام تشكيل حكومة جديدة، تكون مهمتها الأساسية الخروج من الأزمات المتفاقمة السياسية والاقتصادية.

اعتذار مؤجل ما لم يطرأ طارئ

النظام يطلب من أهالي درعا الاعتراف بالأسد رئيسا شرعيا

درعا (سوريا) - رفضت لجان التفاوض في محافظة درعا جنوبي سوريا، مطالب جديدة للنظام تتضمن إصدار بيان اعتراف برئيس النظام السوري بشار الأسد رئيساً شرعياً لكل سوريا، وبعلم واحد وجيش الواحد في البلاد.

وكشفت مصادر أن ضباط النظام السوري طالبوا لجنة التفاوض في الأحياء المحاصرة بمدينة درعا، بإصدار بيان رسمي يتضمن الاعتراف بعلم النظام كعلم معترف به لكل سوريا وهو خط أحمر، والاعتراف بقوات النظام على أنها المسؤولة عن أمن سوريا، إضافة إلى الاعتراف بالأسد كرئيس شرعي منتخب للبلاد.

وأوضح المصدر أن لجنة التفاوض في الأحياء المحاصرة بمدينة درعا البلد، رفضت مطالب النظام، التي نقلها قياديون في اللواء الثامن التابع للفيلق الخامس المدعوم من روسيا، ما أدى لتصعيد القصف على الأحياء المحاصرة الأحد.

ووفق المصدر فإن النظام يسعى من خلال هذه المطالب إلى إحداث "شرخ" بين لجنة التفاوض وأهالي الأحياء المحاصرة.

وكانت قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية المساندة لها، قد استهدفت مكان إقامة الناطق باسم لجان التفاوض في درعا، المحامي عدنان المسالمة، بقذيفة هاون، أسفرت عن أضرار مادية.

وتأتي هذه التطورات بعد أن فرضت روسيا تسوية في درعا البلد على مقاس النظام السوري، تم بمقتضاها تهجير المعارضين المسلحين إلى شمال سوريا، مقابل إيقاف التصعيد.

ومنحت روسيا صكا على بياض للنظام السوري من أجل تعزيز سيطرته على محافظة درعا مهد الثورة السورية.

وفرضت موسكو اتفاقا يسمح لقوات النظام بالسيطرة على مدينة درعا البلد، مع توفير ممر آمن لمغادرة مسلحي المعارضة إلى مناطق المعارضة في شمال غرب سوريا.

ومع إحكام النظام السوري سيطرته على مدينة درعا البلد لن تبقى أمامه مناطق ساخنة سوى بلدة طفس في الريف الغربي ومدينة بصرى الشام ومحيطها.

وأوقف التحرك الروسي محاولة اقتحام الجيب من جانب وحدات عسكرية موالية لإيران بقيادة الفرقة الرابعة من قوات النخبة لتي تسيطر على المنطقة.

ومنذ أكثر من شهرين، تفرض قوات النظام والميليشيات المساندة لها حصاراً خانقاً على أحياء درعا البلد، وذلك بعد رفض الأهالي تسليم سلاحهم الخفيف، باعتباره مخالفاً لاتفاق رعته روسيا في العام 2018، ونص على تسليم السلاح الثقيل والمتوسط فقط.